قضايا حقوق الانسان - رؤية شعوب الجنوب

أعمال المؤتمر المشترك الأول بين الدورية الدولية لحقوق الانسان (Sur)
وشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID)

الإشكاليات النظرية لحقوق الانسان في دول الجنوب

* حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية
* أبعاد التربية على حقوق الإنسان
* العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية

الأبعاد التطبيقية لحقوق الإنسان في دول الجنوب

* حقوق الإنسان والصحة
* المساءلة القانونية للمسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول الجنوب
* قضايا فكر وحركة حقوق الانسان في دول الجنوب

تحرير
أ.د. مصطفى كامل السيد
بمشاركة: هشام سليمان

2011

قضايا حقوق الانسان – رؤية شعوب الجنوب

أعمال المؤتمر المشترك الأول بين الدورية الدولية لحقوق الإنسان (Sur)
وشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID)

تحرير وتقديم
أ.د. مصطفى كامل السيد
بمشاركة: هشام سليمان

هذا الكتاب هو خلاصة أعمال المؤتمر المشترك الأول الذي عقد بالتعاون بين الدورية الدولية لحقوق الإنسان (Sur) في البرازيل وشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID) بالقاهرة في فبراير 2009، تحت عنوان: "قضايا حقوق الإنسان – رؤية شعوب الجنوب"، والذي شارك فيه نخبة من الرواد في الحركة الحقوقية من مختلف دول الجنوب.

رقم الأيداع بدار الكتب : ٢٠٥٤٢ / ٢٠١٠

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تخص سوى أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن توجهات أي من الدورية الدولية لحقوق الإنسان (Sur) في البرازيل أو شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID) بالقاهرة.

المحتويات رقم الصفحة

كلمة افتتاحية: أ. د. مصطفى كامل السيد 5

الباب الأول: حقوق الإنسان في دول الجنوب: إشكاليات نظرية

الإشكالية الأولى: حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية

الفصل الأول: "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصيات الثقافية" 19
د. هيثم مناع

الفصل الثاني: "حقوق الإنسان في الوطن العربي" 35
د. علي الشرعة/ د. مسعود شعنان

الفصل الثالث: "حقوق النساء بين الخصوصيات الثقافية والعالمية" 57
د. حفيظة شقير

الفصل الرابع: "الترويج لحقوق الإنسان في الظرف الكولونيالي وما بعد الكولونيالي" 75
د. مضر قسيس

الإشكالية الثانية: أبعاد التربية على حقوق الإنسان

الفصل الخامس: "الثقافة والحقوق من المنظور الأنثروبولوجي: رؤية مقترحة" 95
أ.د. أميمة مصطفى عبود

الفصل السادس: "التربية على القاعدة الحقوقية: الإشكالية والمضمون ومجالات التأصيل والتطبيق في المجتمعات العربية" - أ. د. أنطوان مسرة 117

الفصل السابع: "التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية في منظور عينة من الموجهين التربويين: دراسة استطلاعية" - أ. د. علي وطفة 137

الإشكالية الثالثة: العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية

الفصل الثامن: "إبادة الفقر النظامي: مذكرة لصالح الأرباح من الموارد العالمية" 157
توماس بوج

الفصل التاسع: "المحاربة طويلة الأمد للفقر وعلاقتها بحقوق الإنسان" 175
د. إليزابيث سالمون

الفصل العاشر: "إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية: الفرص المتوفرة لحقوق الإنسان" ..187
سليل شيتي

الفصل الحادي عشر: "حقوق الإنسان والتنمية الفلسطينية" 197
أ. د. أحمد نوفل

الباب الثاني: أبعاد حقوق الإنسان في دول الجنوب

البعد الأول: حقوق الإنسان والصحة

الفصل الثاني عشر: "الحق في الرعاية الصحية" 211
أ. د. بول هانت وراجات خوصلا

الفصل الثالث عشر: "التمييز العرقي في الحصول على الرعاية الصحية: حالة البرازيل" 225
دانييلا ايكاوا ولورا ماتر

البعد الثاني: المساءلة القانونية للمسئولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان في دول الجنوب
الفصل الرابع عشر: "العدالة الإنتقالية كمدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية" 249
د. رضوان زيادة
الفصل الخامس عشر: "السجون في جنوب إفريقيا: تقييم من وجهة نظر حقوق الإنسان" 267
أ. د. جيريمي ساركين

البعد الثالث: قضايا فكر وحركة حقوق الإنسان في دول الجنوب
الفصل السادس عشر: "إعادة المناقشة حول التنمية والحقوق: الدروس المستفادة من أفريقيا"..289
بول مارتن
الفصل السابع عشر: "بزوغ الجيل الرابع لحقوق الإنسان مع استمرار إشكالية "التراتبية""... 297
د. ناهد عز الدين
الفصل الثامن عشر: "حركة حقوق الإنسان في العالم العربي: إشكاليات بحاجة إلى حسم"..... 323
د. عبد الفتاح ماضي
الفصل التاسع عشر: "الإصلاح وحقوق الانسان" 343
علاء شلبي

الفصل السابع

التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية في منظور عينة من الموجهين التربويين: دراسة استطلاعية

د. علي أسعد وطفة*

تشهد اليوم مسألة التربية على حقوق الإنسان وإدماج المضامين الإنسانية لحقوق الإنسان حضورا كبيرا في مختلف المحافل العلمية والسياسية في العالم المعاصر. ويأتي الاهتمام المتنامي اليوم بقضية التربية على حقوق الإنسان تحت تأثير الأحداث الدموية التي تشهد تناميا لا حدود له في مختلف أنحاء العالم.[186] فعلى الرغم من تضخم الأجهزة الأمنية الرادعة في العالم إلى أقصى ما يمكن للمرء أن يتصوره تكنولوجيا وعلميا وعسكريا، فإن ذلك كله لم يستطع أن يمنع الانتشار السرطاني للعنف والجريمة والإرهاب في مختلف أنحاء العالم، حيث يشهد الواقع سقوط آلاف الأبرياء كل عام تحت تأثر العنف والإرهاب المنظم الذي ينتشر ويتسع ويتضخم باستمرار.

وإزاء هذه الأحداث الجسام ولدت عقيدة تربوية معاصرة ترى أن التربية وحدها يمكنها أن تقف في وجه المدّ الهائل لموجات العنف والإرهاب في العالم، حيث بدأ الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والاتجاهات يقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن التربية يمكنها أن تكون القاعدة الأساسية والمنصة المحكمة لمواجهة العنف والإرهاب وطفرات الدماء. لقد أصبح واضحا أن التربية يمكنها إذا ما وجدت معينها التربوي من أساليب وتقنيات ومنهجيات أن تحصن الأجيال ضد العنف والتطرف والإرهاب.[187] وتأكد أيضا أنه من الضروري العمل على غرس بذور التسامح وحقوق الإنسان في المدرسة لتنشئة أجيال تمانع العنف وترفض كل أشكال القهر والتسلط وسفك الدماء.

لقد أدرك الساسة والمفكرون من مختلف المشارب والمنازع أن حقوق الإنسان لا يمكن تأصيلها إلا من خلال التربية التي تمنحها حضورا قيميا في عقول الناس ووجدانهم. ذلك أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تعطي ثمارها عبر اللوائح والقوانين الناظمة لها؛ وبالتالي فإن هذه الحقوق يجب أن تتأصل وتتجذر في الأعماق الوجدانية للإنسان؛ كي تصبح حقيقية سلوكية ضاربة في الحياة الاجتماعية والثقافية. فالتربية هي وحدها التي يمكنها أن تحول هذه الحقوق إلى طاقة ثقافية حيّة تفعل فعلها في عقول البشر وفي أنظمة إدراكهم وفي أنماط سلوكهم. وانطلاقا من هذه الحقيقة التربوية، أخذت المجتمعات الإنسانية والدول العمل على تطوير أنظمتها التعليمية في اتجاه تأصيل حقوق الإنسان وقيم التسامح؛ وعلى هذا الأساس أيضا تشهد الحياة التربوية في مختلف أنحاء المعمورة حركة دائبة في اتجاه بناء منهجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان ودمجها في مختلف مناحي الحياة التربوية والتعليمية.

وعلى المستوى العربي، يلاحظ المراقبون أن الأنظمة التربوية في العالم العربي تعاني غيابا واضحا للتربية على حقوق الإنسان، وما تزال هذه التجربة تتلمس خطواتها الأولى في بعض البلدان

---

*) أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة الكويت. عضو مؤسس للشبكة الجامعية العربية للتربية على حقوق الإنسان.

118) George J. Andrepoulos, and Richard Pierre Claude, eds. Human Rights Education for the Twenty-first Century. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1997.

187) Margot Brown, Our World, Our Rights: Teaching About Rights and Responsibilities in the Elementary School. New York: Amnesty International USA, 2000.

العربية التي تتبنى توجهات ديمقراطية. حيث يبدو غياب التربية على حقوق الإنسان انعكاسا لتصلب الأنظمة الشمولية التي تمنع أية محاولة لإدخال حقوق الإنسان إلى مدارسها ومؤسساتها. أما الدول العربية التي تخطط لإدماج حقوق الإنسان في مناهجها فتقوم بذلك تحت تأثير الأحداث العالمية المشبعة بأحداث العنف والإرهاب، وتحت ضغط توجه عالمي يعمل على تأصيل ثقافة السلام لحماية المجتمعات الإنسانية من مخاطر التطرف والعنف والإرهاب العالميين.

فالمدرسة في الدول العربية غير الديمقراطية تعمل على تعزيز الأيديولوجيات الشمولية للأنظمة السياسية القائمة، وهي في دائرة هذا التوجه الأيديولوجي يمتنع عليها التفكير في تعليم حقوق الإنسان أو الترويج لها. كون حقوق الإنسان تشكل "تابوها" تربويا أو خطا أحمر يهدد الأنظمة السياسية الشمولية القائمة. فحقوق الإنسان دعوة صريحة لتبني القيم الديمقراطية والحقوق السياسية للمواطن، وبناء أنظمة سياسية ديمقراطية عادلة.

فالحياة التربوية العربية في الدول العربية الشمولية مفرغة من المضامين الحقوقية والديمقراطية، وهذه هي الحقيقة التي تؤكدها أغلب الدراسات التربوية. فالمدرسة "مؤسسة سلطوية لا تشجع عملية التسامح؛ وهي انعكاس للسلطة السياسية في أي بلد وهي بدورها تقوم بتنشئة الأطفال بما يؤكد قيم هذه السلطة وتطلعاتها".[188] وفي مجال التأكيد على وضعية التشبع بالعنف فإن مناهجنا التربوية كما يقول أحد الباحثين: "مشبعة بمفاهيم الحرب، والدمار، والعداوة، والبغضاء، والعنف، والظلم، والكراهية".[189] وهذا يعني أن المدرسة أداة لإعادة إنتاج الأمر الواقع بكل سلبياته واختناقاته التعصبية لصالح النخبة المهيمنة.[190] وبالتالي فهناك "أجيال قد تمت تربيتها في أجواء غير ديمقراطية فانتقل القمع إلى الشخصية الإنسانية التي باتت مع الزمن مروّضة من أجل البقاء بعيدا عن الاضطهاد".[191] ثم إن المدرسة العربية تسعى إلى إحراز مبدأ الطاعة العمياء والمحافظة على قيم ومعايير المجتمع التي تحافظ على وضعية القهر الاجتماعي؛ فجزء كبير مما يتعلمه التلميذ ليس له علاقة بمحتويات الدروس وإنما يقصد به طلب الطاعة المطلقة وجعل التلميذ يستهلك استهلاكا سلبيا كل التحيزات الدينية والقيمية والأيديولوجية التي يزخر بها أي مجتمع.[192]

فالفلسفة التربوية السائدة لا تتوافق مع القيم التي تتصل بحقوق الإنسان ومعايير السلام والحب والتسامح. "إن وعي الآخر والاعتراف بوجوده وبشرعية هذا الوجود، ليس مفهوما مجردا، أو رومانسيا، ولا يمكنه أن يكون كذلك، وهذا الوعي لكي يتحقق، ولكي يكون مجديا، لابد له من أن يؤسس على تعليم التسامح وحقوق الإنسان التي تقرر كرامة البشر، وتضمن إمكانية ممارسة هذه

---

188) لبنى القاضي، التسامح في التنشئة الاجتماعية للأطفال، ضمن: تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، (ص ص93-115) الكتاب السنوي العاشر 1994. ص109.

189) قاسم الصراف، المفاهيم التربوية المتعلقة بالتسامح في مناهج المرحلة الابتدائية، مجلة التربية، عدد 13، أبريل 1995،(ص ص 6-14).

190) خلدون النقيب، المشكل التربوي المشكل التربوي والثورة الصامتة، المستقبل العربي، عدد 174، أغسطس 1993،(ص ص 67-86)، ص 83.

191) انظر المنار، السنة 7، العدد 70، يوليو/أغسطس، 1993 (ص ص 26-29)

192) خلدون حسن النقيب، المشكل التربوي والثورة الصامتة، مرجع سابق، ص 70.

الكرامة من خلال التمتع بحقوق واضحة غير قابلة للمصادرة أو الإلغاء، أو التعطيل، أو الانتقاص".[193]

مشكلة البحث

تشهد الحياة التربوية في الكويت نسقا متكاملا من الفعاليات الفكرية والنشاطات التربوية في اتجاه دفع الحياة التربوية ديمقراطيا إلى أفضل صيغها وتجلياتها. حيث يعول كثير من المهتمين بالشأن الديمقراطي في المجتمع الكويتي على المؤسسات التربوية والتعليمية لبناء أنساق قيمية ديمقراطية مناهضة لكل أشكال العنف والإرهاب. فالمجتمع الكويتي بقواه التقدمية الرافضة لكل مظاهر التعصب والإرهاب والتمييز بمختلف صيغه وتجلياته يعول اليوم على المؤسسات التربوية في تأسيس قيم إنسانية جديدة واقتلاع القيم التقليدية التعصبية بمختلف مضامينها.

وفي دائرة النشاطات والفعاليات المدرسية يلعب الموجهون التربويون دورا حيويا وجوهريا في تسيير العملية التربوية وتوجيه مسارها، وهم بالتالي أكثر الناس خبرة بطوايا وخفايا النظام المدرسي ودلالاته، فهم سدنته ورواده والعاملين فيه والأكثر دراية بمختلف فعالياته، وليس أدل على ذلك من خبراتهم الطويلة في ميدان التعليم في المدارس حيث يمارسون عملية تصميم المناهج والبرامج، ومن هذا المنطلق تمّ اختيار هذه الشريحة من الموجهين للكشف عن ملابسات تعليم حقوق الإنسان وأوجه الضعف والقوة والقصور في هذا المجال.

وتتمثل المشكلة الأساسية للدراسة في التعرف على واقع المدرسة الكويتية ودورها في تعزيز قيم التسامح وتأصيل قيم حقوق الإنسان ومحاربة التعصب والإرهاب وقيم العنف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل استطاعت هذه المدرسة وفقا لآراء الموجهين التربويين أن ترسخ ثقافة حقوقية قادرة على وضع المجتمع الكويتي على الطريق في اتجاه بناء مجتمع ديمقراطي تسوده قيم التسامح وحقوق الإنسان؟

والسؤال الرئيس الذي يطرح نفسه معبرا عن هذه الإشكالية: ما هو واقع وأبعاد مسألة تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها:

1- هل تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان؟

2- هل تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟

3- إلى أي حد يدرك طلاب المدارس الكويتية بنود ومضامين الدستور الكويتي؟

4- هل مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها؟

5- هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة وتناهض التمييز العنصري؟

6- هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام والتسامح وقبول الآخر؟

---

193) حسن علي الإبراهيم، تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر،الكويت، 1994- 1995. ص16.

8- هل يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة؟

9- هل هناك من فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة وفقا لمتغيرات: الجنس، والجنسية، والشهادة العلمية، والخبرة عند الموجهين التربويين؟

هذه الأسئلة المنهجية تشكل الإطار العام لإشكالية الدراسة التي تتمثل في التعرف ميدانيا وإحصائيا على مضامين واتجاهات الموجهين التربويين حول واقع حقوق الإنسان وطموحاتهم حول تعليمها.

منهجية البحث:

تجرى الدراسة وفقا لمنهج البحث الوصفي بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية. وتتمثل خطوات هذا المنهج كما يعلنها ديوبولد فان دالين في فحص الموقف المشكل، ومن ثم تحديد المشكلة ووضع الفروض، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها، وتقنين أساليب جمع البيانات وأخيرا وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها.[194]

ويمثل العام الدراسي 2007-2008 الإطار الزمني لهذه الدراسة، وتمثل دولة الكويت بمحافظاتها المختلفة الإطار المكاني للدراسة. ويتحدد مجتمع الدراسة بعينة كبيرة من الموجهين التربويين العاملين في النظام التعليمي الكويتي، وذلك من خلال بحث المتغيرات التالية: الجنس، والاختصاص العلمي والخبرة.

وتم إعداد استبانة للموجهين التربويين تدور حول واقع حقوق الإنسان في التعليم الكويتي المعاصر. وتنطوي هذه الاستبانة على صفحة للبيانات الأكاديمية للموجهين، وتشتمل عشرة متغيرات مستقلة تتعلق بالجنس، والجنسية، والاختصاص العلمي، وسنوات الخبرة، والشهادة العلمية. وقد تكونت الأداة من أربعة عشر بندا حول حقوق الإنسان ومستوى تعليمها في المدرسة الكويتية بالإضافة إلى سؤالين مفتوحين.

صدق الأداة Validity of the scale: تم حساب الصدق الخارجي وفقا لآراء عدد من المحكمين في كليتي التربية والآداب قسم علم الاجتماع في جامعة الكويت، وبعض الزملاء في جامعات عربية أخرى وتم تعديلها وفقا للملاحظات التي أبداها السادة المحكمون.[195] ومن ثم تم حساب صدق المضمون أو صدق المحتوى Content Validity وفقا لمصفوفة الارتباط والاتساق الداخلي لفقرات الأداة. وقد بينت مصفوفة الارتباط الخاصة بالأداة أن الارتباط دال بين مختلف العبارات بنسبة 55%، واتضح أن الارتباط قد تحقق في مستوى 0.01 بصورة كلية وهذه النتيجة تدل على درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس.

ثبات الأداة Reliability of the scale: تم حساب معامل الثبات وفقا لمعادلة كرونباخ ألفا Gronbach Alpha لحساب الثبات، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعا لحساب

---

194) ديوبولد ب فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وسلمان الخضري الشيخ وطلعت منصور غبريال، مكتبة الأنجلو المصرية، 1996، ص 292-293.

195) أ.د. زايد الحارثي، أ.د. عبد الله المجيدل، أ.د. محمد خير فوال، أ.د. وجيه الصاوي، أ.د.صادق إسماعيل، أ.د.فاتن بركات.

الثبات.[196] وقد بلغ معامل الثبات للأداة فيما يتعلق بنسق الطموحات 0.615 وهذه النتيجة تشير إلى معامل ثبات عال مناسب.

عينة الدراسة:

يشكل الموجهون التربويين، العاملون في المدارس الكويتية المجتمع الإحصائي لعينة الدراسة. وقد بلغ عدد أفراد العينة المسحوبة 326 موجها تربويا، وقد بلغ عدد الذكور في العينة 195 موجها تربويا بنسبة 59.8% بينما بلغ عدد الإناث 131 موجهة تربوية بنسبة 40.2%.

الجدول رقم (1) توزع أفراد العينة وفقا لمتغيري الجنس والجنسية

الجنس		كويتي	غير كويتي	مجموع
ذكور	عدد	81	114	195
	%	41.5	58.5	100
إناث	عدد	105	26	131
	%	80.2	19.8	100
مجموع	عدد	186	140	326
	%	57.1	42.9	100

ويتضح من الجدول (1) أن الكويتيين يشكلون 57.1% من أفراد العينة مقابل 42.9% للموجهين غير الكويتيين.

وفيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة الكويتية يتبين إحصائيا أن الذكور الكويتيين يشكلون 81.4% إلى مجموع الكويتين بينما تشكل الإناث الكويتيات النسبة الباقية من مجموع الكويتيين البالغ 186 موجها. وفيما يتعلق بأفراد العينة من غير الكويتيين فإن نسبة الذكور تشكل 43.5% مقابل 56.5% للإناث بالنسبة لمجموع غير الكويتيين البالغ 140.

ويبين الوصف الأولي لأفراد العينة من الموجهين أن 41.8% منهم متخصصون في الآداب والعلوم الإنسانية، وأن 24.1% متخصصون في التربية وعلم النفس و8.1% متخصصون بالدين والشريعة الإسلامية، ويسجل اختصاص العلوم والرياضيات نسبة 26.4 % من مجموع أفراد العينة.

وفيما يتعلق بتوزع أفراد العينة وفقا للخبرة تبين الإحصائيات أن الفئة التي تمتلك خبرة أقل من 15 سنة بلغت 13%، وأن 46.3% يمتلكون خبرة بين 16 و25 سنة، وبلغت نسبة الذين لديهم خبرة بين 26 و30 سنة 14.3%.

196) زايد الحارثي، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، 1992، ص 225.

نتائج الدراسة:

آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان:

تركز العمل في هذا المستوى على تحليل مواقف أفراد العينة من المؤشرات التسعة لتعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنس، وعلى دراسة طبيعة الفروق الإحصائية لإجابات الموجهين التربويين ودلالتها في ضوء الفرضيات الصفرية التي طرحت في إشكالية الدراسة. ومن أجل تقديم رؤية واضحة تمّ بناء الجدول رقم (2) الذي يتضمن صورة إجمالية لإجابات أفراد العينة حول المؤشرات التسعة في الاستبانة.

جدول رقم (2) إجابات أفراد العينة عن بنود المقياس حول تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

البند	نص البند		موافق	محايد	معارض	مجموع
1	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	عدد	224	25	68	317
		%	70.7	7.9	21.5	100.0
2	تحتوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	عدد	182	56	81	319
		%	57.1	17.6	25.4	100.0
3	يجهل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	عدد	279	14	27	320
		%	87.2	4.4	8.4	100.0
4	تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	عدد	322	38	97	322
		%	58.1	11.8	30.1	100.0
5	مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها	عدد	167	55	101	323
		%	51.7	17.0	31.3	100.0
6	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	عدد	222	40	61	323
		%	68.7	12.4	18.9	100.0
7	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	عدد	233	32	54	319
		%	73.0	10.0	16.9	100.0
8	تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	عدد	198	54	71	323
		%	61.3	16.7	22.0	100.0
9	تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر	عدد	176	39	108	323
		%	54.5	12.1	33.4	100.0
10	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	عدد	282	13	25	320
		%	88.1	4.1	7.8	100.0
11	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	عدد	264	10	47	321
		%	82.2	3.1	14.6	100.0
12	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	عدد	236	11	70	317
		%	74.4	3.5	22.1	100.0
13	حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال	عدد	75	10	230	315
		%	23.8	3.2	73.0	100.0
14	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	عدد	163	21	131	315
		%	51.7	6.7	41.6	100.0

المؤشر الأول: هل تعزز المدرسة الكويتية حقوق الإنسان؟

يأخذ المؤشر الأول صورة سؤال نصه: هل تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان؟ ويهدف هذا السؤال إلى الكشف عن الانطباع العام لأفراد العينة حول الممارسة التربوية للمدرسة الكويتية الخاصة بتعزيز قيم حقوق الإنسان، كما أن السؤال يكشف وبصورة غير مباشرة عن واقع تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية المعاصرة.

يبين الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة 70.7% يعتقدون أن المدرسة الكويتية تعزز قيم ومبادئ حقوق الإنسان بينما يعارض هذا التصور نسبة ضئيلة بلغت 21.5% من أفراد العينة في حين وقفت نسبة هامشية على الحياد من هذه المسألة بلغت 7.9% من أفراد العينة. ومن المستغرب أن تكون نسبة المؤيدين لفكرة أن المدرسة الكويتية تعزز حقوق الإنسان بهذا الحجم مع أن المدرسة الكويتية لا تدرس وثائق ومضامين حقوق الإنسان بصورة منهجية. ويبدو هنا أن أفراد العينة يستندون في رؤيتهم هذه إلى التوجه العام للمدرسة وإلى نسق من الممارسات الحية التي تؤكد حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ضمن أنساق الفعالية التربوية لهذه المدارس.

المؤشر الثاني: هل تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان؟

يحاول هذا المؤشر أن يبحث في تفاصيل أكثر تحديدا تتعلق بمسألة المقررات ومدى حضور قيم حقوق الإنسان في مضامين هذه المقررات. ففي الجدول رقم (2) يتضح لنا أن 57.1% من أفراد العينة يقرون بأن المقررات في المدرسة الكويتية تتضمن الحد الضروري من قيم ومفاهيم حقوق الإنسان ويرفض هذه الفكرة نسبة هامة بلغت 25.4% وأقلية حياد هامة أيضا بلغت 17.6%. وهذا يعني وجود إشكالية تتعلق بالمضامين الحقوقية للمقررات المدرسية. وغني عن البيان أنه لا توجد مقررات خاصة بحقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وأنه من الصعب تماما تقدير مدى حضور القيم والمبادئ الخاصة بقيم حقوق الإنسان في المدرسة. وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة تقدم لنا انطباعات تحكمها تجارب وخبرات الموجهين التربويين في هذا المجال.

المؤشر الثالث: وعي الطلاب ومدى معرفتهم ببنود ومضامين الدستور الكويتي؟

ينطوي الدستور الكويتي على ذخيرة كبيرة من المبادئ والقيم التي تتعلق بمبادئ وقيم حقوق الإنسان. وبالتالي فإن تدريس هذا الدستور وتعريف الطلاب والناشئة بمضامينه يعد محورا أساسيا من محاور تدريس وتعليم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية الكويتية. وتوضح المعاينة البسيطة للجدول رقم (2) على مفاجأة كبيرة تتمثل في إعلان الأكثرية المطلقة من أفراد العينة من 87.2% أن الطلاب يجهلون بنود ومضامين الدستور الكويتي، بينما أقرت نسبة ضئيلة جدا من أفراد العينة 8.4% رفضا لهذا التصور.

المؤشر الرابع: هل تفتقر المقررات المدرسية إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها؟

توافق الأكثرية النسبية 58.1% من أفراد العينة على أن المقررات المدرسية تفتقر إلى مفاهيم ومواثيق حقوق الإنسان، بينما ترى نسبة مهمة 30.1% بأن هذه المفاهيم والوثائق حاضرة في المقررات المدرسية، وأن المناهج لا تفتقر إلى المفاهيم والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان وبين

اتجاهات الموافقة والرفض يسجل 11.8% موقفهم في خانة الحياد ولا يبدون رأيا واضحا في هذا المستوى. والخلاصة أن الأكثرية تقر بأن المقررات فقيرة بمفاهيم ومواثيق حقوق الإنسان.

المؤشر الخامس: هل مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها؟

تمثل قيم الحرية جوهر حقوق الإنسان وغايتها، وبالتالي فإن تدريس حقوق الإنسان تتطلب تأصيل مفهوم الحرية وقيمته. وهذه القيم قد لا تكون واضحة في منهج محدد أو معين ولكن يمكن تأكيد هذا المفهوم بصورة غير مباشرة عبر النصوص والمناهج الخفية للمدرسة. ولقد أجاب كما هو مبين في الجدول (2) 51.7% من أفراد العينة بأن المناهج غنية بقيمة الحرية وعارض هذا الأمر 31.3% من أفراد العينة وهذا يدل على غياب إجماع ضروري بأن المدرسة الكويتية تؤصل مفهوم الحرية وهذا يدل على نقص كبير في حضور هذا المفهوم في المناهج المدرسية. وبالطبع نلاحظ دائما نسبة لها قيمة إحصائية للمحايدين الذين قرروا عدم اتخاذ موقف من هذه التساؤلات.

المؤشر السادس: هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية على قيم العدالة والمساواة؟

عندما يتعلق الأمر بقيمة العدالة فإن الرأي ينهض بوضوح للموافقة على ذلك حيث يعلن 68.7% أن المناهج تؤكد قيمة العدالة والمساواة، وهنا نلاحظ بأن أفراد العينة يميزون بين مفهوم العدالة ومفهوم الحرية حيث يعلنون حضورا ضئيلا للحرية مقابل العدالة والمساواة. ومع ذلك يجب أن ننظر باهتمام إلى نسبة المعارضين التي بلغت 18.9% وهي نسبة لا يستهان بها وتحمل في ذاتها دلالاتها الخاصة.

المؤشر السابع: هل تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام؟

من جديد نرى بأن المدرسة تعلن حضورا لقيمة المحبة والسلام حيث تعتقد أكثرية مبينة بأن المناهج المدرسية تؤصل هذه القيمة وترفع من أهميتها وقد بلغت نسبة الذين يؤكدون وجود هذه القيمة 73% بينما عارضها كما هو مبين في الجدول 16.9%. وهذا التأكيد على حضور هذه القيمة يؤكد على الدور الإيجابي للمناهج المدرسية في غرس مبادئ المحبة والسلام بين صفوف تلامذتها.

المؤشر الثامن: تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري؟

المناهج المدرسية في الكويت تناهض التمييز العنصري هذا ما تعلنه أكثرية من أفراد العينة بلغت 61.3% ومع ذلك بقيت نسبة هامة 22% ترى خلاف ذلك، ورأيها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار. وقد بلغت كما هو مبين في الجدول نسبة المحايدين 16.7% وهي نسبة كبيرة نسبيا لا يمكن أن نتجاهل أهميتها ودلالتها. فالحياد هنا مؤشر على شكوك لأفراد العينة بأن المدرسة تتضمن نصوصا ومناهج مضادة للتمييز العنصري.

المؤشر التاسع: هل تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر؟

يبين الجدول (2) أن أفراد العينة يوافقون على أن المدرسة الكويتية تؤكد مبدأ قبول الآخر بنسبة غير مشرفة أيضا حيث يعلن 54.6% فقط بأن المدرسة تفعل ذلك وهنا تبدو نسبة المعارضين لهذه الرؤية قوية حيث بلغت 33.4%. وهذا يعني أنه لا يوجد إجماع على الممارسة التربوية التي

تؤكد مفهوم قبول الآخر وتوصله. وهذا التصور يدفع إلى الاهتمام بهذه المسألة والعناية بها والكشف عن مدلولاتها التربوية.

المؤشر العاشر: هل يجب تعليم الدستور الكويتي في المدارس؟

إذا كان الدستور الكويتي مدونة من مدونات حقوق الإنسان ومرجعية من مرجعيات القيم الديمقراطية فإن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا يدرس هذا الدستور بمضامينه الحقوقية وبنوده الديمقراطية في المدرسة الكويتية المعاصرة؟ وهل هناك ما يمنع من تدريسه؟ وما رأي الموجهين في تدريسه في المدرسة الكويتية؟ يبين الجدول رقم (2) أن الأكثرية الساحقة من أفراد العينة 88.1% ترى ضرورة تعليم الدستور الكويتي في المدرسة، وأن نسبة ضعيفة جدا بلغت 7.8% ترفض تدريسه وزقف على الحياد. وهذا يعني أنه يوجد شبه إجماع على أهمية تدريس دستور البلاد في المدرسة كما يوجد شبه إجماع على ضرورة تدريس الدستور وتضمينه في الحياة المدرسية.

المؤشر الحادي عشر: هل يجب تخصيص مادة مستقلة لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة؟

يدور جدل كبير بين المربين حول طبيعة تدريس حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، حيث يذهب فريق من المربين إلى التأكيد على تخصيص مادة مقرر منفرد لتعليم حقوق الإنسان في كل مستوى، بينما يذهب فريق آخر إلى إدماج حقوق الإنسان وتفعيلها ضمن المقررات المختلفة المناسبة في كل مرحلة وفصل دراسي. وهناك فريق ثالث يرى أهمية الدمج بين الأسلوبين حيث يرون بأهمية تخصيص مقرر بالإضافة إلى إدراج القيم الحقوقية في مختلف المقررات الدراسية المعنية. ويبين الجدول رقم (2) أن الأكثرية المطلقة 82.2% من أفراد العينة يوافقون على إفراد مادة وتخصيصها لتعليم حقوق الإنسان، وفي المقابل رفض هذه الفكرة 14.6% ووقف على الحياد 3.1%. أي بمعنى يوجد هناك شبه إجماع على أهمية تخصيص مقرر مستقل لتدريس حقوق الإنسان في المدرسة.

المؤشر الثاني عشر: يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية؟

تلح بعض التجارب العالمية في تدريس حقوق الإنسان على المدخل الإدماجي، أي توزيع مفردات حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية والأدبية. واتضح من الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة 74.4% يوافقون على دمج حقوق الإنسان في مقررات المواد الاجتماعية على حين رفضه 22.1% من أفراد العينة، ووقف 3.5% على الحياد.

المؤشر الثالث عشر: هل حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا تعلمها لأطفالنا؟

تمت صياغة هذا السؤال الكاشف بالنفي نظرا لحساسية هذا الجانب وأهميته في الآن الواحد. ونستشف من معطيات الجدول رقم (2) أن الغالبية الكبرى من أفراد العينة يؤكدون موافقتهم على ضرورة تدريس حقوق الإنسان على الرغم من خلفياتها الغربية. حيث أعلن 73% من أفراد العينة رفضهم لفكرة عدم تدريس حقوق الإنسان للأطفال بوصفها ثقافة غربية وافدة. وفي المقابل وافق 23.8% من أفراد العينة على عدم تعليم حقوق الإنسان بوصفها ثقافة غربية وافدة. والاتجاه العام كما هو واضح هو قبول تدريس حقوق الإنسان بغض النظر عن خلفيتها الثقافية الغربية.

المؤشر الرابع عشر: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟

يرمز المؤشر إلى سؤال إشكالي قوامه: يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب؟ وهذا السؤال يتقاطع مع السؤال السابق ويتكامل معه. ويبدو أن السؤال بصيغته هذه قد نبه المستفتين من أفراد العينة إلى الطابع الأيديولوجي لحقوق الإنسان ونبه إلى الجدل القائم حول هذه المسألة.

تأثير المتغيرات المستقلة:

لقد قمنا باستعراض استطلاعي لإجابات أفراد العينة حول الأسئلة الأربعة عشر التي طرحناها عليهم حول مختلف قضايا التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. وفي هذا المستوى سنعمل على تحليل تأثير المتغيرات المستقلة لأفراد العينة في مستوى إجاباتهم وتحليل الفروق الإحصائية الممكنة في إجاباتهم. وهنا سنتناول تأثير متغيرات الجنس والجنسية والاختصاص العلمي وعدد سنوات الخبرة.

تأثير متغير الجنس في مواقف الموجهين من إشكالية تدريس حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية:

ومن أجل تقديم صورة إجمالية لتأثير متغير جنس الخبراء في آرائهم حول من تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية تم بناء الجدول رقم (3) الذي يتضمن نتائج الفروق الإحصائية وفقا لاختبار T-Test التاني.

الجدول رقم (3) القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس

	الجنس	عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
متغير الجنس	ذكور	195	53.5179	7.68674	2.309	324	0.02 دالة
	إناث	131	51.3206	9.41461			

يبين الاختبار وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين فيما يتعلق بإجمالي المؤشرات حيث بلغت القيمة التائية كما هو مبين في الجدول 2.309 وهي دالة في مستوى 0.02 لـ423 درجة حرية. وهذا يعني أن فروقا جوهرية وجدت بين الجنسين في نظرتهم لواقع حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية. ويعزى هذا الفرق إلى رأي إيجابي أكثر للذكور من الإناث فيما يتعلق بأهمية تدريس حقوق الإنسان، حيث بلغ متوسط الذكور 53.51 مقابل 51.32 عند الإناث. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الذكور يتبنون رأيا إيجابيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في المدرسة.

ومن أجل التحديد الدقيق لوضعية الاختلاف في الرأي بصورة منفصلة قمنا بحساب كاي مربع **Chi Square Tests** لكل بند من البنود وتم وضعه في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجنس

نص البند	قيمة كاي مربع المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة	اتجاه الدلالة
تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	4.270	2	0.11	غير دالة	
تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	0.532	2	0.79	غير دالة	
يجهل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	5.205	2	0.07	غير دالة	
تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	10.107	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها	17.016	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	5.095	2	0.07	غير دالة	
تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	4.076	2	0.13	غير دالة	
تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	6.617	2	0.03	دالة	لصالح الذكور
تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الراي الآخر	12.241	2	0.00	دالة	لصالح الذكور
يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	4.835	2	0.08	غير دالة	
يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	0.857	2	0.65	غير دالة	
يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	2.961	2	0.22	غير دالة	
حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال	0.229	2	0.89	غير دالة	
يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	5.837	2	0.05	غير دالة	

ويتبين من الجدول أن التباين الجوهري بين الجنسين قائم في أربعة مؤشرات (4-5-8-9). وهي المؤشرات التي أعلن فيها الذكور موافقة أكبر على بنودها قياسا للإناث.

<u>آراء أفراد العينة في مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفق متغير الجنسية:</u>

يشكل المعلمون والمعلمات الوافدون شريحة هامة في بنية النظام التعليمي الكويتي حيث يلعب هؤلاء المعلمون دورا حيويا في توجيه النظام التربوي في دولة الكويت. ومن الأهمية بمكان أن نكشف عن تأثير متغير الجنسية في اتجاهات ومواقف أعضاء الهيئة التعليمية من تعليم قيم ومبادئ حقوق الإنسان في الكويت. ومن أجل الكشف عن تأثير متغير الجنسية تم بناء الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) القيمة التائية T-Test لإجابات أفراد العينة وفقا لمتغير الجنسية

متغير	الجنسية	عدد أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة التائية	درجة الحرية	الدلالة
الجنسية	كويتي	51.1828	8.70346	51.1828	3.631	324	0.00 دالة
	غير كويتي	54.5643	7.79061	54.5643			

يبين الاختبار وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين فيما يتعلق بإجمالي المؤشرات حيث بلغت القيمة التائية كما هو مبين في الجدول 3.631 وهي دالة في مستوى 0.00 لـ423 درجة حرية. ويتضح من خلال المتوسطات أن هذا الاختلاف الجوهري يعود لصالح رأي إيجابي للموجهين غير الكويتيين في أغلب بنود الاستبانة حيث يبدي الموجهون الأجانب رأيا إيجابيا وحماسا أكبر من زملائهم الكويتيين إزاء تعليم حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

ومن أجل تقديم تصور أعمق لهذا التباين الجوهري وتحديد البنود التي يقع فيها هذا التباين قمنا بحساب كاي مربع لكل بند من بنود الاستبانة وتمّ بناء الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج اختبار كاي مربع Chi Square Tests لدلالة الفروق الإحصائية عن إجابات أفراد العينة حول مؤشرات تعليم حقوق الإنسان وفقا لمتغير الجنسية

نص البند	قيمة كاي مربع المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	طبيعة الدلالة	اتجاه الدلالة
تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	2.267	2	0.32	غير دالة	
تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	7.393	2	0.02	دالة	
يجهل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	12.52	2	0.00	دالة	
تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	4.186	2	0.12	غير دالة	
مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها	12.17	2	0.00	دالة	
تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	9.224	2	0.01	دالة	
تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	6.356	2	0.04	دالة	

تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	8.514	2	0.01	دالة	
تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر	31.91	2	0.00	دالة	
يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	4.750	2	0.09	غير دالة	
يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	0.155	2	0.92	غير دالة	
يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	2.849	2	0.24	دالة	
حقوق الإنسان ثقافة غربية يجب ألا نعلمها للأطفال	2.365	2	0.03	دالة	
يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	5.611	2	0.06	غير دالة	

ويتضح من الجدول وجود فروق دالة إحصائيا بين الموجهين وفقا للجنسية في ثمانية بنود من أصل 14 وهذا يدل على عمق وجوهرية التباين بين المجموعتين. ويمكن تفسير هذا الأمر بأن الموجهين الأجانب أكثر حماسة لتطبيق حقوق الإنسان في المدارس الكويتية كما أنهم أكثر نقدا لأوضاع التربية على حقوق الإنسان من الموجهين الكويتيين.

تأثير متغير الاختصاص العلمي للموجهين التربويين:

يفترض بالاختصاص العلمي للموجهين أن يكون مؤثرا في إجاباتهم حول قضية تعليم الإنسان، فتعليم حقوق الإنسان أمر إنساني يرتبط أكثر بالعلوم الإنسانية ويحمل أحيانا طابعا أيديولوجيا ومن هنا تؤثر الخلفية العلمية للموجهين ربما في نظرتهم إلى مسألة حقوق الإنسان في المدرسة. ومن أجل الكشف عن الفروق الإحصائية في إجابات أفراد العينة حول المقياس بكامله قمنا بحساب تحليل التباين أنوفا من أجل دراسة وتحليل الفروق الإحصائية كشفا عن تأثير الاختصاص العلمي للموجهين.

الجدول رقم (7) تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات التعليم على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وفقا لمتغير الاختصاص العلمي للموجهين التربويين

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	479.298	3	159.766	2.208	0.087
داخل المجموعات	21928.975	303	72.373		

يبين التحليل الإحصائي تجانس إجابات أفراد العينة حيث لا توجد فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة وفقا لاختصاصهم العلمي. وهذا يعني أن متغير الاختصاص لا يؤثر في إجابات أفراد العينة ومواقفهم إزاء التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

تأثير متغير الخبرة المهنية للموجهين التربويين

هل يؤثر متغير الخبرة في مواقف أفراد العينة من التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية؟ وما حدود هذا التأثير؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال توجب علينا حساب تحليل التباين متعدد الاتجاه وقد تم بناء الجدول رقم (8) ويتضمن نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه.

الجدول رقم (8) تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لإجابات أفراد العينة حول مؤشرات التعليم على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية وفقا لمتغير سنوات الخبرة المهنية

اتجاه التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	849.705	3	283.235	4.045	0.008
داخل المجموعات	22269.317	318	70.029		

يبين التحليل الإحصائي تباين إجابات أفراد العينة جوهريا حيث لا توجد وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة وفقا لسنوات الخبرة. وهذا يعني أن متغير الاختصاص لا يؤثر في إجابات أفراد العينة ومواقفهم إزاء التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية.

تحليل معطيات السؤال المفتوح:

تضمنت الاستبانة سؤالين مفتوحين حول أوضاع التربية على حقوق الإنسان في المدرسة وذلك للكشف عن بعض التصورات الممكنة وبعض القضايا الحقوقية التي تفرض نفسها في هذا المستوى، وهما:

1- برأيكم ما هي العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يجب تدريسها في المدرسة؟

2- ما اقتراحاتكم التي يمكن أن تقدموها في مجال التربية على حقوق الإنسان؟

وقد تمّ تفريغ البيانات وتم تنظيمها حيث تمّ دمج نتائج السؤالين في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9) تفريغ السؤال المفتوح للخبراء التربويين حول قضايا التربية على حقوق الإنسان في المدرسة الكويتية

البند	العبارة		موافق
1.	تعليم حقوق الإنسان بناء على الشريعة الإسلامية	500	20.19
2.	رفض كل أنواع التمييز وأشكاله والمساواة بين الناس كافة	373	15.05
3.	تعليم حقوق الإنسان كمنهج مبسط وتعريف الطلاب بالمنظمات الدولية	278	11.22
4.	احترام آراء الآخرين	238	9.61

.5	إشاعة أجواء الديمقراطية في المدرسة	170	6.86
.6	تعليم الدستور الكويتي والحقوق العامة في الدولة	150	6.06
.7	حرية العقدية وعدم التعصب الديني والمذهبي	143	5.77
.8	التركيز على مفهوم الديمقراطية	90	3.63
.9	تأصيل مفهوم العدالة الاجتماعية	89	3.59
.10	عقد ندوات ومحاضرات عامة حول حقوق الإنسان ووضع منشورات كتيبات لذلك	87	3.51
.11	المساواة بين الرجل والمرأة	75	3.03
.12	الدفاع عن المظلومين أيا كان انتماؤهم	57	2.30
.13	التعريف بحقوق الأسرى والاهتمام بهم	46	1.86
.14	غرس القيم الإنسانية في نفس الطالب	44	1.78
.15	حق تقرير المصير	40	1.61
.16	تعريف الطلاب بمفهوم الأمن الإنساني وعدم الاعتداء على الدول	30	1.21
.17	مبدأ الشورى وحرية اختيار الحاكم	24	0,97
.18	حقوق المرأة والطفل	23	0.93
.19	وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ورفض الواسطة والمحسوبية	20	0.81
	مجموع	2477	100

يشدد الموجهون التربويون في السؤال المفتوح على أهمية تدريس حقوق الإنسان وفقا لمبدأ الشريعة الإسلامية حيث تربعت هذه الفكرة على قمة الهرم بين الأفكار التي طرحها الموجهون حول تعليم حقوق الإنسان حيث تمّ إحصاء أكثر من 500 مفردة. وهذا يحمل دلالة واضحة على مسألة خلافية تتعلق بحقوق الإنسان ما بين الشريعة وما بين الشرائع الدولية. وجاءت فكرة رفض كل أنواع التمييز وأشكاله والمساواة بين الناس كافة في المرتبة الثانية بـ 373 تكرار وبنسبة 15.05%. وقد ركز المستفتون على فكرة تعليم حقوق الإنسان كمنهج مبسط وتعريف الطلاب بالمنظمات الدولية في الثالثة وبنسبة مئوية بلغت 11.22 % ثم تلاها احترام الآخرين بنسبة 6.86%، فإشاعة أجواء الديمقراطية في المدرسة بنسبة 6.86% من المفردات. ويلاحظ عبر الجدول أن حقوق المرأة والطفل أخذت مرتبة دنيا (المرتبة 18) وبنسبة 0.93 وهذا أمر يدعو إلى التساؤل في مجتمع ما زالت فيه حقوق المرأة والطفل في المستويات الحقوقية الدنيا.

وعلى الرغم من أهمية ما ورد في الجدول من عناصر إلا أنه يجب علينا أن نلفت الانتباه لأن أحدا من الموجهين لم يذكر في بياناته تسمية لأي من العهود والمواثيق الدولية التي يمكن أن تدرس في المدرسة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو أي من الاتفاقيات الدولية المهمة، وهذا يدل على ضعف كبير في الثقافة الحقوقية للموجهين التربويين أنفسهم.

خلاصة

من أجل تقديم رؤية شمولية لمجمل معطيات المقياس، تم بناء الجدول رقم (10) الذي يستعرض النسب المئوية لإجابات أفراد العينة على مؤشرات المقياس الأربعة عشرة وفقا لتسلسل واضح يتدرج من النسب العليا إلى النسب الدنيا.

الجدول رقم (10) رؤية إجمالية متسلسلة لإجابات أفراد العينة عن جميع مؤشرات المقياس

البند	نص البند	موافق %	محايد %	معارض %	مجموع
1	يجب تعليم الدستور الكويتي في المدرسة	88.1	4.1	7.8	100
2	يجهل طلابنا بنود ومضامين الدستور الكويتي	87.2	4.4	8.4	100
3	يجب تخصيص مادة مفردة مستقلة لتعليم حقوق الإنسان في المدرسة	82.2	3.1	14.6	100
4	يجب إدراج حقوق الإنسان ضمن المواد الاجتماعية	74.4	3.5	22.1	100
5	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم المحبة والسلام	73.0	10.0	16.9	100
6	حقوق الإنسان ثقافة غير غربية ويجب أن نعلمها للأطفال	73.0	3.2	23.8	100
7	تعزز المدرسة الكويتية قيم حقوق الإنسان	70.7	7.9	21.5	100
8	تؤكد مناهج المدرسة الكويتية قيم العدالة والمساواة	68.7	12.4	18.9	100
9	تناهض مناهج المدرسة الكويتية قيم التمييز العنصري	61.3	16.7	22.0	100
10	تفتقر المناهج المقررة إلى مفاهيم حقوق الإنسان ومواثيقها	58.1	11.8	30.1	100
11	تنطوي المقررات المدرسية على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان	57.1	17.6	25.4	100
12	تؤكد المدرسة الكويتية مبدأ قبول الرأي الآخر	54.5	12.1	33.4	100
13	مناهج المدرسة الكويتية غنية بمضامين الحرية وقيمها	51.7	17.0	31.3	100
14	يجب تعليم الأطفال الحقوق الواردة في الشريعة الإسلامية فحسب	51.7	6.7	41.6	100

ويتضح عبر الجدول (10) أن الموجهين يركزون جوهريا على أهمية تدريس الدستور الكويتي حيث يحتل هذا المؤشر المرتبة الأولى من حيث أهميته بين مؤشرات الدراسة حيث يحظى ب أعلى نسبة منوية من الموافقة 88.1%. ويؤكد أفراد العينة في المؤشر الثاني على أن الطلاب يجهلون الدستور الكويتي بمضامينه الحقوقية المختلفة. ويلاحظ في هذا السياق أن الموجهين يؤكدون أهمية

تدريس حقوق الإنسان كما أنهم يؤكدون إفراد مقرر لتدريسها حيث يحتل هذا البند المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية قدرها 82.2%. كما يؤكدون في البند الرابع أيضا الأمر نفسه من حيث أهمية إدماج حقوق الإنسان في المواد الاجتماعية 74.4%. وفي البنود الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع يوجد تأكيد كبير على أن المدرسة الكويتية تؤكد مضامين وقيم حقوقية إنسانية متنوعة مثل العدالة والمساواة ومقاومة العنصرية والتمييز العنصري.

ولكن وتيرة الأهمية تنخفض كثيرا في البنود الخمسة الأخيرة فالمناهج المدرسية تفتقر إلى مفاهيم حقوق الإنسان حيث يؤكد هذا الأمر 58.1%، وهي تنطوي على الحد الضروري من مفاهيم حقوق الإنسان 57.1%، وهي تؤكد مبدأ قبول الرأي الآخر بنسبة 54.5%، وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها عندما يتعلق الأمر بالحقوق الشرعية في الإسلام حيث يوافق فقط على هذا الأمر 51.7%.

هذه الرؤية التي يقدمها الموجهون لحقوق الإنسان في المدرسة تبدو لنا واقعية جدا وتعبر عن ملامح الصورة الحقيقة لواقع تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها في المدرسة الكويتية المعاصرة. فالموجهون عبر النسب المئوية التي أظهرتها النتائج يعلنون الحاجة الكبيرة لتبني منهاج للتربية على حقوق الإنسان وهم عبر إجاباتهم يقدمون رؤية نقدية لواقع هذا التعليم الذي يفتقر نسبيا إلى منهج حقيقي للتربية على حقوق الإنسان. وقد بينت نتائج السؤال المفتوح على تركيز شديد حول مفهوم التربية الحقوقية الإسلامية. كما بينت النتائج تركيز الموجهين على أهمية تعليم الدستور وإدراج مادة لحقوق الإنسان ومن ثم إدماجها في التعليم بصورة عامة.

هل هناك منظور خاص لحقوق الإنسان في دول الجنوب؟ وهل يعني وجود هذا المنظور الانتقاص من عالمية هذه الحقوق؟ هذه هي القضية التي يدور حولها الحوار في هذا الكتاب بين مفكرين عرب، ومفكرين من خارج الوطن العربي ممن طرحوا أفكارهم على صفحات الدورية الدولية لحقوق الإنسان (Sur) واستجابوا لدعوة شركاء التنمية للمشاركة في نقاش خصب حول هذه القضايا مع نظرائهم من العرب الذين تجمعهم بهم اهتمامات مشتركة.

ولم يقتصر هذا الحوار على قضايا عمومية مثل موقع حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية، والعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية وأبعاد التربية على حقوق الإنسان، ولكنه انتقل كذلك لاستكشاف آفاق محددة في كيفية إيجاد مداخل جديدة لتفعيل حقوق الإنسان في دول الجنوب مثل توفير الرعاية الصحية للفقراء والتغلب على عقبات التمييز العرقي في الحصول على هذه الرعاية، وكذلك ضمان المساءلة القانونية للمسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ويختتم الكتاب بطرح أسئلة جديدة تدعو إلى إعادة النظر في العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان على ضوء التجربة الإفريقية، واقتراح جيل رابع لحقوق الإنسان يركز على حقوق الجماعات المهمشة، ويتوجه إلى الوطن العربي بحث الهمة على حسم إشكاليات تواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان، وينتقد تصور حركات الإصلاح فيه عن دفعه على مسار تحول ديمقراطي حقيقي.